

Distr.: General
24 September 2007
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٧٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك
من تعصب التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل دوربان ومتابعتهما

مذكرة من الأمين العام

يشرف الأمين العام أن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير المرحلي الذي أعده
السيد دودو ديان، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره
الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤٩/٦١.

* A/62/150.



التقرير المرحلي للمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

موجز

يعرض المقرر الخاص في هذا التقرير للأنشطة التي شارك فيها في إطار متابعة المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، خلال الفترة المنصرمة منذ الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

وتدور الأنشطة المشمولة بالتقرير حول المحاور التالية: التقارير المقدمة إلى الدورتين الرابعة والخامسة لمجلس حقوق الإنسان، والأنشطة المتعلقة بالتنسيق مع الآليات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان، والمشاركة في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات المتعلقة بالمواضيع ذات الصلة بولايتيه والبعثات الميدانية. ويتناول الفصل الأخير البعثات المفودة إلى سويسرا والاتحاد الروسي وإيطاليا.

واتبع المقرر الخاص في تنفيذ جميع هذه الأنشطة التوجيهات الرئيسية التالية: المتابعة والتحليل الدقيقان للمظاهر القديمة والجديدة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب؛ والتشجيع على اتباع استراتيجية مزدوجة، بشقيها السياسي والقانوني، لمكافحة المظاهر السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الثقافية والعرقية، من أجل اقتلاع جذور الثقافة العنصرية؛ وتوثيق الصلة بين مكافحة العنصرية وكره الأجانب من جهة، والقيام، على المدى الطويل، بإرساء تعددية ثقافية تقوم على المساواة والديمقراطية والتفاعل، وتحقيق التوازن بين التنوع الثقافي لمختلف الجماعات القومية من جهة، وتعزيز وحدة المجتمع ككل من جهة أخرى.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٩-١	أولا - مقدمة
٥	١٤-١٠	ثانيا - ملاحظات رئيسية
٧	٦٣-١٥	ثالثا - أنشطة المقرر الخاص
٧	٢٢-١٧	ألف - التقريران المقدمان إلى مجلس حقوق الإنسان في دورتيه الرابعة والخامسة
١٠	٢٨-٢٣	باء - التنسيق مع الآليات الأخرى لحقوق الإنسان
١٣	٤٦-٢٩	جيم - المشاركة في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات
١٨	٦٣-٤٧	دال - المهام الميدانية
٢٣	٦٨-٦٤	رابعا - التعاون مع المنظمات الإقليمية
٢٥	٧٠-٦٩	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - أعربت الجمعية العامة في قرارها ١٤٩/٦١، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، المتعلق بالجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل دوربان ومتابعتهما، عن جزعها، في ضوء تقرير المقرر الخاص، من ازدياد العنف العنصري والأفكار الداعية إلى كره الأجانب في أجزاء عديدة من العالم، سواء في الدوائر السياسية أو لدى الرأي العام أو في المجتمع ككل، نتيجة لعودة ظهور أنشطة تقوم بها رابطات أنشئت على أساس برامج ومواثيق عنصرية ومحرضة على كره الأجانب، والتمادي في استغلال تلك البرامج والمواثيق لترويج الأيديولوجيات العنصرية أو التحريض على اعتناقها.

٢ - وأكدت الجمعية أن الدول والمنظمات الدولية مسؤولة عن كفالة عدم انطواء التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب، من حيث الغرض منها أو الأثر المترتب عليها، على تمييز قائم على أساس العنصر أو اللون أو السلالة أو الأصل القومي أو العرقي، وحثت جميع الدول على الإحجام عن اتخاذ أية تدابير قائمة على أي نوع من أنواع التمييز العنصري أو إلغائها إن كانت قائمة بالفعل.

٣ - وأكدت الجمعية من جديد ضرورة أن تُحظر قانونا أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف، وشددت على أن الدول هي المسؤولة عن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الأعمال الإجرامية التي ترتكب بدافع من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، واتخاذ التدابير اللازمة لتشديد العقوبة على الجرائم التي ترتكب بهذه الدوافع، والحرص على عدم إفلات الجناة من العقاب.

٤ - وحثت الجمعية جميع الدول على مراجعة قوانينها وسياساتها وممارساتها المتعلقة بالهجرة وتعديلها عند الضرورة، حتى تكون خالية من التمييز العنصري ومتفقة مع التزاماتها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٥ - وأدانت الجمعية إساءة استخدام وسائل الإعلام المطبوعة والسمعية البصرية والإلكترونية، لا سيما الإنترنت، في التحريض على العنف بدافع من الكراهية العرقية، وأهابت بالدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة هذا الشكل من أشكال العنصرية وفقا للالتزامات التي قطعتها على نفسها في إعلان وبرنامج عمل دوربان، مع مراعاة التامة للمعايير الدولية والإقليمية القائمة في ما يتعلق بحرية التعبير، وباتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الحق في حرية الرأي والتعبير.

٦ - ولأحظت الجمعية مع عميق القلق ازدياد معاداة السامية وكراهية المسيحية وكراهية الإسلام في أجزاء شتى من العالم، وكذلك ظهور حركات عنصرية وعنيفة قائمة على العنصرية والأفكار التمييزية الموجهة ضد الطوائف العربية والمسيحية واليهودية والمسلمة، فضلا عن جميع الطوائف الدينية، وطوائف المنحدرين من أصل أفريقي أو آسيوي، وطوائف الشعوب الأصلية، وغيرها من الطوائف.

٧ - وطلب إلى المقرر الخاص أن يواصل إيلاء اهتمام خاص بما للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من آثار سلبية على تمتع الأقليات القومية أو العرقية والأقليات الدينية واللغوية والمهاجرين وملتزمي اللجوء واللاجئين بالحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية كاملة. وأعربت الجمعية عن دعمها التام وتقديرها لعمل المقرر الخاص، وكررت مناشدة جميع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية والمنظمات غير الحكومية كي تتعاون تعاوناً تاماً مع المقرر الخاص، وأهابت بالدول أن ترد بالإيجاب على طلباته لزيارتها ليتمكن من الاضطلاع بولايته بشكل كامل وفعال. وشجعت الجمعية على إقامة تعاون أوثق بين المقرر الخاص ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبخاصة مع وحدة مناهضة التمييز. كما طلبت من الأمين العام أن يزود المقرر الخاص بكل ما يلزمه من مساعدات بشرية ومالية للإسراع بإنجاز ولايته بكفاءة وفعالية، وتقديم تقرير مرحلي إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

٨ - ودعت الجمعية الدول الأعضاء إلى التزام أكثر بمكافحة العنصرية في المجال الرياضي، عن طريق أنشطة التثقيف والتوعية، وكذلك من خلال الإدانة الشديدة لمرتكبي الحوادث ذات الطابع العنصري، وذلك بالتعاون مع الهيئات الرياضية الوطنية والدولية.

٩ - ويقدم هذا التقرير عملاً بالقرار المذكور، الذي عُرضت أحكامه الرئيسية أعلاه.

ثانياً - ملاحظات رئيسية

١٠ - هناك مظهران خطيران لتراجع الجهود المبذولة لمكافحة العنصرية وكره الأجانب، أولهما تصاعد العنف المرتكب بدافع العنصرية وكره الأجانب، لا سيما أخطر أشكاله المتمثل في التنفيذ الفعلي للتهديدات، كما يتبين من تصاعد أعمال العنف البدني والاعتقالات التي تستهدف أفراد طوائف عرقية أو ثقافية أو دينية معينة. وثانيهما قبول العنصرية وكره الأجانب كجزء عادي من الحياة السياسية وإضفاء الشرعية الديمقراطية عليهما، نتيجة قدرة الأحزاب السياسية التي تتقدم ببرامج قائمة على العنصرية وكره الأجانب على تطبيق هذه

البرامج عن طريق التحالفات الحكومية. وهذان المظهران هما أكبر خطر يهدد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

١١ - إن تراجع الالتزام السياسي والأخلاقي بمكافحة العنصرية والتمييز أمر يبعث على القلق، ويندرج في إطار مشهد إيديولوجي جديد يتميز بتعدد طبيعة التمييز بسبب الخلط بين مفاهيم العرق والثقافة والدين. وينتج عن ذلك خطاب جديد يضيف الشرعية على العنصرية وكره الأجانب والتعصب، ولا ينحصر في مجال التعامل بين الأفراد، بل يتحول إلى ممارسة اجتماعية وجماعية من خلال تسخير كآداة سياسية وفكرية وإعلامية.

١٢ - ويكشف هذا الخطاب، الذي يرى تعارضا تاما بين الهويات الثقافية أو العرقية أو الدينية، عن تقوقع على الذات يجد تفسيره في الصراع بين الهويات القومية القديمة واتساع نطاق التعددية الثقافية في المجتمعات. ويؤدي ذلك إلى أزمات في الهوية ذات أهمية حاسمة في نشوء فكرة "الاندماج - الانصهار" الآخذة في الانتشار أكثر فأكثر، والتي تنكر وجود قيم وذاكرة خاصة بالأقليات القومية والمهاجرين، وبالتالي تستبعد أي إسهام لتلك الفئات في منظومة القيم السائدة في بلدان المستقبل، وفي تاريخها وبالتالي هويتها القومية. وتعود هذه الرؤية إلى الإيديولوجية التي كانت تنظر إلى الثقافات والأعراق والحضارات نظرة تراتبية، والتي كانت على مر التاريخ أساسا لجميع أنواع الهيمنة على الشعوب وإضفاء الشرعية على الثقافة والعقلية العنصرية، مما أوجد أرضية خصبة لجميع الأشكال القديمة والحديثة للعنصرية وكره الأجانب ومعاداة السامية وكرهية الإسلام، ومبررا للحض على الكراهية العرقية أو الدينية.

١٣ - ومن أخطر أشكال تسخير هذا الخطاب تزايد مشاعر العنصرية وكره الأجانب لدى النخب، التي تتجلى أساسا في ظاهرة تفسير الأحداث الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية من منظور إثني وعرقي، وفي التهجم العنيف والمثير للجدل على أي تعبير عن التعدد الثقافي الإثني أو الديني في مجتمعاتها. ويؤكد تصاعد مشاعر العنصرية هذه لدى النخب في الوقت الحالي على الأهمية الجوهرية لتعريف الهوية في نشوء وتطور جميع أشكال العنصرية، القديمة منها والجديدة، وكذلك الضرورة الملحة لتشكيل جبهة فكرية حقيقية لمناهضة العنصرية. وتساعد أزمة الهوية هذه التي نجدها لدى النخب ببرامج الأحزاب القائمة على العنصرية وكره الأجانب، وتشجع الرؤية الإيديولوجية والسياسية للأحزاب والحركات القومية أو أحزاب اليمين المتطرف التي تدعو إليها، وتساهم في المتزلق الخطير المتمثل في نظرية صراع الحضارات والأديان.

١٤ - لذلك فإن إدراج مكافحة العنصرية وكره الأجانب في إطار حقوق الإنسان، وإن كان ذا أهمية جوهرية بوصفه أداة ملموسة لتحقيق التقدم والتعبير عن الطابع العالمي لهذه الحقوق، لا يكفي لوحده لاقتلاع جذور الثقافة والعنصرية القائمة على التمييز. وتتطلب الجهات الجديدة لمحاربة التمييز، أي تعاريف الهوية ومنظومات القيم والرؤى والتصورات، أن تقتصر الاستراتيجية القانونية لمكافحة العنصرية باستراتيجية أخلاقية وثقافية تمكن من تحديد واقتلاع الجذور العميقة لمختلف المظاهر القديمة والجديدة للعنصرية وكره الأجانب، وتوثيق الصلة بين مكافحة هاتين الآفتين والقيام، على المدى الطويل، بإرساء تعددية ثقافية قائمة على المساواة والديمقراطية والتفاعل.

ثالثاً - أنشطة المقرر الخاص

١٥ - تركز أنشطة المقرر الخاص على عدة اعتبارات تحتل موقعا مركزيا في ولايته، وهي: تركيز مكافحة العنصرية، على الصعيدين الوطني والدولي، على تعزيز إعلان وبرنامج عمل دوربان وتنفيذهما؛ والتشجيع على وضع استراتيجيات سياسية وقانونية وثقافية فعالة لتحديد واجتثاث الجذور العميقة لمظاهر العنصرية وكرهية الأجانب القديم منها والجديد؛ وتمتين الصلة بين مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب وبناء تعددية ثقافية، على المدى الطويل، تتسم بالمساواة والديمقراطية والتفاعل، وترتكز على العلاقة الجدلية بين احترام التنوع الثقافي للجماعات والأقليات الوطنية وتعزيز أوجه التفاعل بين هذه الجماعات.

١٦ - وتدور أنشطة المقرر الخاص حول المحاور التالية: التقريران المقدمان إلى مجلس حقوق الإنسان في دورتيه الرابعة والخامسة، والأنشطة المتعلقة بالتنسيق مع آليات أخرى لحقوق الإنسان، والمشاركة في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات، والعنصرية في الرياضة، والمهام المنجزة.

ألف - التقريران المقدمان إلى مجلس حقوق الإنسان في دورتيه الرابعة والخامسة

١٧ - يود المقرر الخاص أن يطلع الجمعية العامة في هذا التقرير على التقريرين اللذين قدمهما إلى مجلس حقوق الإنسان في دورتيه الرابعة والخامسة، وهما التقرير العام عن الأشكال المعاصرة للعنصرية، والتمييز العرقي، وكرهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب (A/HRC/4/19)، والتقرير المستكمل عن البرامج السياسية التي تحرض على التمييز العرقي أو تشجع على ممارسته (A/HRC/5/10). أما التقارير المتعلقة بالزيارات التي قام بها إلى سويسرا (A/HRC/4/19/Add.2)، والاتحاد الروسي (A/HRC/4/19/Add.3)، وإيطاليا (A/HRC/4/19/Add.4)، فتدور التعليقات عليها في الفرع المتصل بالمهام الميدانية.

١٨ - ووجه المقرر الخاص انتباه المجلس، في تقريره العام (A/HRC/4/19)، إلى استمرار الاتجاهات الخطيرة الآتي ذكرها في المظاهر الحالية للعنصرية، والتمييز العنصري، وكرهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب: تعاضم العنف بدافع من العنصرية وكرهية الأجانب ضد أفراد أقليات وطنية أو جماعات إثنية أو دينية أو ثقافية؛ وتجرم المسائل المتعلقة بالهجرة واللجوء ووضع الأجانب والأقليات الوطنية والتعامل معها من منظور أممي صرف؛ وتصادد تشويه الديانات والتحريض على الكراهية العرقية والدينية على نطاق عام، على نحو ما يتبين بصورة خاصة في تعاضم مظاهر معاداة السامية ورهاب المسيحية، وبشكل أخطر على وجه الخصوص، رهاب الإسلام؛ وتزايد الأهمية التي تولى في أنشطة بناء الهوية لرفض التنوع وعملية تحويل المجتمعات إلى مجتمعات متعددة الثقافات، مما يفرز مقاومة قوية لأوجه التفاعل والحوار بشأن منظومة القيم ويؤدي إلى تزايد التعصب إزاء أشكال التعبير عن التنوع الثقافي والديني ورموزه؛ وأخيراً، تفاقم المظاهر العنيفة للعنصرية في الرياضة، وبخاصة كرة القدم، على الرغم من الجهود التي تبذلها المؤسسات الرياضية الوطنية والدولية.

١٩ - وفي هذا السياق، وجه المقرر الخاص انتباه المجلس إلى ثلاثة تطورات خطيرة، من شأنها أن تغذي تصاعد العنصرية وكرهية الأجانب وتضفي عليهما الشرعية. ويتعلق التطور الأول بإضفاء الشرعية السياسية والديمقراطية على الأحزاب والحركات القائمة على العنصرية وكرهية الأجانب تأسيساً على الاستراتيجيات التالية: استخدام رهاني الهوية والأمن الحساسين لأغراض انتخابية، ولا سيما في استقراء ومعالجة القضايا المتصلة بالهجرة واللجوء والأجانب، مما يفضي إلى التقوقع في شرقة الهوية، ورفض نزعة التعدد الإثني والثقافي والديني، والترويج عبر المنابر السياسية والإعلامية لاستقراء العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من منظور عرقي أو إثني؛ والاستخدام الانتقائي والمتشدد لحرية التعبير بغية إضفاء الشرعية على البرامج القائمة على العنصرية وكرهية الأجانب؛ واستراتيجية إضفاء الشرعية الديمقراطية على هذه البرامج من خلال الدخول في تحالفات وائتلافات مع الحكومة. ويتعلق التطور الثاني بتصاعد عنصرية النخب، ولا سيما عبر تزايد ما يصدر عن الشخصيات السياسية والفكرية والإعلامية من تصريحات وتعليقات ومنشورات تصدح علناً بالعنصرية وكرهية الأجانب. وأخيراً، هناك تطور يثير الانزعاج بشكل خاص، ويتمثل في تصاعد تيار التشكيك في الأحداث التاريخية، أي إعادة النظر في صحة وقوع أخطر التحليلات التاريخية للعنف الجماعي بدافع عنصري أو في الذكريات المتصلة بها، من قبيل الحقيقة التاريخية لحرقة اليهود أو محاولة الطعن، تحديداً من خلال مؤتمر دوربان، في وصف الاسترقاق عبر المحيط الأطلسي، الذي يشكل المصدر التاريخي للإيديولوجية التي ترفض العنصرية ضد الزوج، بأنه "جريمة ضد الإنسانية"، بذريعة أن هذا

المفهوم لم يكن له وجود في عهود الرق. ويشدد المقرر الخاص، في هذا السياق، على ما يكتسبه الرهان التاريخي، أي الأعمال الرامية إلى بناء ذاكرة الشعوب واحترام الحقائق التاريخية، من أهمية في اجتثاث الجذور العميقة للعنصرية وكرهية الأجانب وتشويه صورة الديانات، وهو الرهان ذاته الذي تطرق إليه في تقريره عن المهمة التي اضطلع بها في اليابان (E/CN.4/2006/16/Add.2).

٢٠ - ومن بين استنتاجات المقرر الخاص وتوصياته الرئيسية، دعوته المجلس إلى توجيه انتباه الدول الأعضاء إلى ما يكتسبه توافر الإرادة السياسية من أهمية مركزية في رفض تحويل العنصرية وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب إلى ممارسات عادية، ورفض استخدامها لأغراض سياسية وانتخابية، ومكافحة البرامج السياسية القائمة على العنصرية وكرهية الأجانب مكافحةً منهجيةً. وعلى هذا المنوال، دعا المقرر المجلس إلى تشجيع الدول الأعضاء على تجديد الالتزام بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل دوربان، عن طريق جملة أمور منها تنظيم مؤتمرات إقليمية لتقييم أوجه التقدم المحرز في التنفيذ والتحديات والحوافز التي اعترضت التنفيذ، وذلك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على غرار المؤتمر الإقليمي للدول الأمريكية، المعقد في برازيليا في تموز/يوليه ٢٠٠٦، والذي شاركت فيه الحكومات والمجموعات المعنية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية. وأعرب عن ارتياحه، في هذا الصدد، لشروع الجمعية العامة في عملية استعراض مؤتمر دوربان، التي يعتزم أن يساهم فيها مساهمة نشطة. ودعا المجلس أيضا إلى توجيه انتباه الدول الأعضاء إلى خطورة تشويه صورة الأديان وإلى التشجيع على مكافحة ممارسات التشويه عن طريق توطيد الحوار بين الأديان والثقافات، وتعزيز التعارف والعمل المشترك بين الأديان والمعتقدات الروحية في سبيل التصدي للتحديات العالمية الأساسية في مجالات التنمية، والسلام، والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، ومكافحة أشكال التمييز كافة. ودعا المجلس أيضا إلى تشجيع الدول الأعضاء على الانخراط في كفاح منهجي ضد التحريض على الكراهية العرقية والدينية عن طريق توخي اليقظة في إرساء التوازن بين الدفاع عن حرية التعبير واحترام حرية الدين، وعن طريق الاعتراف بالتكامل بين جميع الحريات المنصوص عليها في العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واحترام ذلك التكامل. وأخيرا، فسعى إلى التصدي لتصاعد العنصرية وكرهية الأجانب والخلط بين عوامل العرق والثقافة والدين، أعاد المقرر الخاص تأكيد توصيته المتعلقة بضرورة الوقوف على الحجم الحقيقي لمظاهر العنصرية وكرهية الأجانب، وإنشاء مرصد للظواهر العنصرية، في المفوضية، لهذا الغرض.

٢١ - ويقوم التقرير عن البرامج السياسية التي تحرض على التمييز العنصري أو تشجع عليه (A/HRC/5/10) بتوسيع واستكمال مضامين التقارير التي قدمت مؤخرا إلى لجنة حقوق

الإنسان السابقة (E/CN.4/2004/61، E/CN.4/2006/54) وإلى الجمعية العامة (A/59/330) عن هذه المسألة. ويؤكد التقرير الاتجاهات الخطيرة التي حددتها التقارير السابقة للمقرر الخاص، ولا سيما: تحويل العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب إلى ممارسات عادية عن طريق توظيفها لأغراض سياسية؛ وتبني الأحزاب الديمقراطية في برامجها السياسية للمناهج السياسية العنصرية والكارهة للأجانب التي تعتمد عليها أحزاب اليمين المتطرف وحركاته، ولا سيما فيما يتعلق بالتعامل مع المسائل المتصلة بالهجرة واللجوء والإرهاب؛ وأخيرا تزايد إضفاء الشرعية الفكرية على هذه المناهج، مما يفضي بالخصوص إلى ارتفاع عدد ما يسمى بالمنشورات العلمية أو الأدبية التي تبلور، تحت ستار الدفاع عن الهوية والأمن الوطنيين، نظريات ومفاهيم تفسيرية تتميز باستقراءها المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من منظور إثني أو عرقي.

٢٢ - ويشدد المقرر الخاص، في استنتاجاته وتوصياته، على أهمية الإعراب عن إرادة سياسية قوية ويقظة أخلاقية كبيرة من أجل التصدي ليس فقط لتبني الأحزاب الديمقراطية مناهج عنصرية وكارهة للأجانب في برامجها السياسية، بل وأيضا من أجل تفادي إضفاء شرعية ديمقراطية على هذه الأحزاب من خلال انضوائها في ائتلافات حكومية. ويشجع المقرر الخاص، من ثم، على مشاركة الأقليات الإثنية والثقافية والدينية وتمثيلها في عملية اتخاذ القرار في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية بغرض وضع حد لمظهرين أساسيين من مظاهر التمييز التي تتعرض لها، وهما: التغيب والصمت. وبغية مكافحة التحريض على الكراهية العرقية والدينية من خلال المناهج العنصرية والكارهة للأجانب، فهو يوصي باعتماد تدابير قانونية وسياسية وإدارية تتيح كفالة احترام وتكامل الحقوق التي تضمنها الصكوك القانونية ذات الصلة، ولا سيما ما يتصل منها بحرية التعبير وحرية الدين. وفي نهاية المطاف، يشدد المقرر الخاص على أهمية أن تستند مكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب إلى بناء تعددية ثقافية ديمقراطية قائمة على المساواة والتفاعل على الاعتراف بالتنوع الثقافي والإثني والديني واحترامه وتعزيزه والترويج للحوار بين الثقافات والأديان.

باء - التنسيق مع الآليات الأخرى لحقوق الإنسان

٢٣ - عزز المقرر الخاص تعاونه مع وحدة مناهضة التمييز التابعة لمفوضية حقوق الإنسان حيث واصل عملية المشاورات المنتظمة التي كان شرع فيها في بداية ولايته، وشارك في عدة أنشطة نظمها الوحدة.

٢٤ - وهكذا، فقد شارك المقرر الخاص في المناقشة المواضيعية التي نظمت في جنيف من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في إطار الدورة السادسة لفريق الخبراء

العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي تحت شعار "استعراض وتحليل التنميط العنصري". وكان هذا الحدث الذي جمع خبراء دوليين في هذا المجال تناول جملة من الأمور من بينها تعريف التنميط العنصري، ومشكلة التنميط العنصري في إقامة العدل، والآثار الإنسانية للتنميط العنصري، والتبرير المتزايد لهذه الظاهرة في سياق مكافحة الإرهاب، فضلاً عن تدابير مكافحة تلك الظاهرة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد شدد المقرر الخاص في معرض تحليله للتنميط العنصري في سياق تنامي العنصرية على ضرورة تحليل التنميط العنصري والعنصرية والديني بوصفه ظاهرة عالمية، آخذاً في الاعتبار تفاقمه الخطير الناشئ في السياق الإيديولوجي والسياسي لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عن اقتران تغليب مكافحة الإرهاب على احترام حقوق الإنسان من ناحية، والخلط بين العوامل العرقية والثقافية والدينية من ناحية أخرى.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، شارك المقرر الخاص في المناقشة التي أجراها الفريق الرفيع المستوى بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري في جنيف في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧ عن موضوع "العنصرية والتمييز العنصري، عقبتان في طريق التنمية". وفي معرض كلمة الأمين العام عن الصلات بين التمييز العنصري والحكم الرشيد والتنمية، شدد على ارتفاع لهجة الخطاب القائم على الإيديولوجية المهيمنة، إيديولوجية التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق التي تقرر "التخلف الاقتصادي بالتخلف الثقافي" مفسرة التخلف بأنه لا يواكب روح العصر وبالثقافات والقيم البالية التي تسود في مجتمعات البلدان النامية. فهذا الخطاب الذي دأبت على توظيفه سياسياً الأحزاب اليمينية المتشددة وبدأت توظفه باطراد الأحزاب المسماة بالأحزاب الديمقراطية، إنما يشهد على تقهقر معركة التصدي للعنصرية وعلى انفلات الأفكار العنصرية من عقائدها وظهور صيغ جديدة لتسويق السيطرة السياسية بدعوى أن ثقافة المجتمعات المسيطر عليها أو المعرضة للتمييز أدنى مرتبة أو متخلفة.

٢٦ - وبدعوة من وحدة مناهضة التمييز، شارك المقرر الخاص في مجموعة من الأنشطة التي نظمت في نيبال بهدف تعزيز العمل الميداني الباهر الذي أنجزته مفوضية حقوق الإنسان لوضع استراتيجية طويلة المدى للتصدي للإقصاء الاجتماعي والتمييز العنصري. ومن خلال الاجتماعات التي عقدت مع موظفي المفوضية، والسلطات المحلية، وممثلي الأحزاب السياسية، وممثلي منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن الزيارات إلى المناطق التي تعاني بشدة من التمييز، تناول المقرر الخاص بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية وخبيرين من اللجنة الفرعية لتعزيز حماية حقوق الإنسان معينين بالتمييز القائم على أساس العمل والأصل العرقي، تناول بوجه خاص المشاكل الرئيسية للتمييز الذي يواجهه أبناء الجماعات المهمشة تقليدياً: جذور هذا التمييز التاريخية والثقافية

والاجتماعية والدينية الضاربة في العمق، والتهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأبناء تلك المجتمعات، وقلة فرص وصولهم ولجوتهم إلى العدالة، وإنكار حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرحب المقرر الخاص بما اتخذته في نيبال مفوضية حقوق الإنسان من مبادرات وجهية وخلاقة تهدف بخاصة إلى تعزيز جانب قضية حقوق الإنسان في العملية السياسية الديمقراطية، والتحرك الميداني لدفع ديناميات تلاقي جميع الاتجاهات السياسية. وهو يود أن يعرب عن استعداده الكامل لمواصلة دعم المفوضية وبخاصة في سياق زيارة رسمية قادمة محتملة إلى البلد كان قدم بشأنها طلبا إلى حكومة نيبال منذ عامين.

٢٧ - ويرحب المقرر الخاص بالتعاون مع الخبراء الخمسة الذين أناط بهم مجلس حقوق الإنسان بموجب قراره ٥/١ مهمة دراسة طابع ونطاق الثغرات على مستوى القضايا الجوهرية في الصكوك الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والقيام بالتشاور مع المقرر الخاص وسائر المكلفين بولايات والهيئات المعنية بإعداد وثيقة أساسية تتضمن توصيات ملموسة تساعد على سد تلك الثغرات. وقد أشار المقرر في هذا الصدد في اجتماع نظم في جنيف في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى أهمية الشروع في دراسة معمقة عن السياق السياسي والإيديولوجي الحالي والاتجاهات العنصرية المثيرة للقلق. وفيما يتعلق بالصعيد السياسي، أشار بخاصة إلى تحول العنصرية وكره الأجانب إلى شيء عادي بسبب توظيفهما في أغراض سياسية وانتخابية مما عمم البرامج السياسية القائمة على العنصرية وكره الأجانب. وعلى الصعيد الإيديولوجي، شدد المقرر الخاص على الموقف القائم على الصراع بين الحضارات والديانات والذي لم ينفك يتسرب إلى فكر وخطاب النخبة السياسية والثقافة والإعلامية، وهو يتجلى في رفض التنوع والمعارضة العمياء للتعددية الثقافية. وأخيرا، فإن هذين الاتجاهين الخطيرين يقودان على مستوى القوانين إلى ترتيب الحريات المكفولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبخاصة حرية التعبير وحرية المعتقد ترتيبا لا يمليه طابعها التكاملي وإنما تمليه مواقف دوغمائية. وأشار الأمين في هذا السياق إلى أهمية تكييف التشريعات الداخلية لتنسق مع الصكوك الدولية القائمة، وتعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بإنفاذ الصكوك الدولية ذات الصلة.

٢٨ - وأخيرا، يشير المقرر الخاص إلى أهمية مشاركته النشطة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر دوربان الاستعراضي المزمع عقده في عام ٢٠٠٩ لاستعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي هذا الصدد، وبموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣، يؤكد المقرر الخاص استعداده التام لأن يتقاسم مع اللجنة التحضيرية ملاحظاته وتحليلاته المستمدة بوجه خاص

من زيارته وتقاريره بشأن الاتجاهات الخطيرة والأشكال المعاصرة من العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب.

جيم - المشاركة في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات

١ - الاجتماع السنوي للإجراءات الخاصة

٢٩ - شارك المقرر الخاص في الاجتماع الرابع عشر للمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة الذي انعقد من ١٨ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في جنيف في نفس الوقت الذي انعقدت فيه الدورة الخامسة لمجلس حقوق الإنسان.

٣٠ - وافق المقرر الخاص على قرار المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة الذي يأذن للجنة التنسيق بأن تعدّ وتقدم إلى الاجتماع السنوي الخامس عشر تدابير مناسبة من شأنها أن تساعد على أن يتم، على أفضل وجه، تطبيق مدونة قواعد سلوك المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التي اعتمدها المجلس في دورته الخامسة (A/HRC/5/L.3/Rev.1 المرفق) ووثائق أخرى هامة، بما في ذلك كتيب إجراءات الأمم المتحدة الخاصة في مجال حقوق الإنسان بغية تعزيز كفاءة واستقلالية نظام الإجراءات الخاصة والمكلفين بولايات على حد سواء.

٣١ - وشدد المقرر الخاص في مداخلته على جملة أمور من بينها النقاط التالية: المغزى العميق للإصلاح المؤسسي الذي أدخله المجلس على عمل الإجراءات الخاصة بغرض تعزيز حقوق الإنسان؛ الأهمية التي تمثلها في هذا السياق بالنسبة للإجراءات الخاصة، المشاركة في مبادلات ومشاورات من شأنها أن تعزز، عن طريق مدونة قواعد السلوك، المكاسب والمبادئ الأساسية النازمة للإجراءات الخاصة؛ وأهمية أن تشارك، في هذا الصدد، الإجراءات الخاصة مشاركة نشطة منذ إنشائها في آلية الاستعراض العالمي الدوري، وهي الآلية التي وصفها بأنها شكلت منعطفًا تاريخيًا وخطوة كبيرة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٢ - وعلى هامش هذا الاجتماع، شارك المقرر الخاص في عدة أنشطة، بما في ذلك مناقشة بشأن اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة أشار فيها إلى التوصية التي يقدمها في جميع تقاريره المتعلقة بمهامه، وهي التوصية التي يدعو فيها إلى توخي نهج شمولي في مكافحة جميع أشكال التمييز، وضرورة أن يتم لهذا الغرض على المستوى الوطني إنشاء هيئة معنية بمكافحة جميع أشكال التمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد أو نوع الجنس أو السن أو الإعاقة أو الميول الجنسية. وشارك المقرر الخاص أيضا في استشارة بشأن إمكانات التعاون مع

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أكد خلالها أهمية الدور الذي تقوم به تلك المؤسسات في إطار متابعة تنفيذ توصيات الإجراءات الخاصة.

٣٣ - وبالإضافة إلى ذلك، شارك المقرر الخاص في استشارة غير رسمية لمؤسسات الأمم المتحدة بشأن قضايا الأقليات، شارك فيها عدد من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة وممثلين عن مؤسسات الأمم المتحدة. وبعد أن أشار إلى الصلة بين احترام حقوق الأقليات والاعتراف بتعددية ثقافية قوامها الديمقراطية والمساواة والتفاعل فيما بين المجتمعات، شدد على أهمية أن يتم في منظومة الأمم المتحدة بحث قضية حقوق الأقليات من زوايا متعددة الاختصاصات.

٢ - تصاعد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب

٣٤ - تناول المقرر الخاص تصاعد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وحل جذورها التاريخية والثقافية، في العديد من بياناته، التي يرد في ما يلي بيان أهمها بإيجاز.

٣٥ - فقد شارك المقرر الخاص، في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، في "مؤتمر الأعراق لعام ٢٠٠٦"، المعقد في لندن، احتفاء بالذكرى الثلاثين للجنة المساواة العرقية. وتطرق في بيانه إلى ما تطرحه العولمة من تحديات إضافية في مجال مكافحة العنصرية. وعقب الإشادة بما قدمته اللجنة من مساهمة متميزة في جهود مكافحة العنصرية في المملكة المتحدة، أعرب عن أمله في أن تنجح المؤسسة الجديدة التي ستحل محلها، وهي لجنة المساواة وحقوق الإنسان، في إعطاء الأولوية العليا لمكافحة العنصرية إلى جانب تعزيز النهج الشمولي في مكافحة أشكال التمييز كافة.

٣٦ - وبناء على دعوة من عمدة لندن، شارك المقرر الخاص في الحلقة الدراسية "الحضارة العالمية أو صدام الحضارات"، المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وكان الهدف من هذه المبادرة هو دراسة الأثر الذي تخلفه العولمة وأيضاً عواقب الإرهاب على التماسك الاجتماعي في مدينة لندن. وشارك على وجه التحديد في اجتماع مائدة مستديرة بحضور صحفيين ومثقفين، شدد فيه على ما تواجهه التعددية الثقافية من مقاومة في الدوائر الفكرية والسياسية، مما يشكل أحد الأسباب العميقة وراء تصاعد العنصرية وكراهية الأجانب.

٣٧ - وشارك المقرر الخاص، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، في نورمبورغ، في المؤتمر العام الأول للائتلاف الأوروبي للمدن ضد العنصرية، المعنون "تقاسم الكفاءات وتعزيز المجتمعات: دور المدن في تحدي العنصرية والتمييز". وشدد المقرر الخاص مع القلق على تصاعد العنصرية في العالم، ثم أبرز النطاق الواسع الذي تشمله هذه المبادرة، تحت رعاية

اليونسكو، في سبيل تعزيز مكافحة العنصرية في الأوساط الحضرية، التي تشكل إطاراً مركزياً لعملية التعددية الإثنية والثقافية والدينية. وشدد من جهة أخرى على البعد الثري في مفهوم الائتلاف من أجل تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان، بوصفه العلاج المستدام الوحيد ضد العداء العرقي والإثني والديني.

٣٨ - وعلاوة على ذلك، شارك المقرر الخاص في المنتدى الدولي الرابع لحقوق الإنسان حول موضوع "الطفل وحقوق الإنسان"، المعقود في لوسيرن، في ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧. وشارك بوجه خاص في أعمال مجموعة الخبراء التي انكبت على موضوع "الأطفال والعنصرية: ماذا بوسعنا فعله؟". وفي هذا الإطار، شدد على فكرتين أساسيتين في مكافحة العنصرية: ضرورة تسليط الضوء على العمليات الثقافية والتاريخية التي أسهمت في نشوء جميع أشكال العنصرية وعلى أهمية التنشئة على فضيلة التعددية الثقافية في إطار المدرسة ووسائل الإعلام ولا سيما الأسرة. ويشهد هذا المنتدى، المعقود بمبادرة متميزة من الإخوان كبير شليغر وبمشاركة فعلية من شخصيات من قبيل السيدة شيري بليز ومن منظمات دولية غير حكومية مثل منظمة رصد حقوق الإنسان، على نوعية المجتمع المدني في سويسرا والتزامه بخوض الكفاح ضد العنصرية وتعزيز حقوق الإنسان. وأعرب المقرر الخاص، في هذا الصدد، عن أسفه لغياب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي كان حضورها مقرراً في البرنامج.

٣٩ - وشارك المقرر الخاص أيضاً في الدورة الثانية "للحوار العالمي بين وسائل الإعلام"، المعقودة في أوسلو، في ٤ و ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتهدف هذه المبادرة، التي استهلتها حكومتا إندونيسيا والنرويج في عام ٢٠٠٦ في ضوء القضايا الناشئة عن الأزمة المتعلقة بالرسوم الكاريكاتورية عن النبي محمد المنشورة في إحدى الجرائد الدانماركية، إلى إتاحة منتدى للمناقشة بين المسؤولين الرئيسيين عن وسائل الإعلام الذين قدموا من قارات ذات ثقافات وحضارات مختلفة بغية تقاسم تجاربهم ومنظوراتهم، مساهمةً منهم في تعزيز حرية التعبير، والتسامح، والسلام. وقال المقرر الخاص، في بيانه، أن على وسائل الإعلام أن تأخذ في الحسبان بشكل أكبر الجذور التاريخية والثقافية للعنصرية وكراهية الأجانب، ولا سيما رهاب الإسلام؛ وأن تتصدى لإضفاء الشرعية الفكرية، بذريعة حرية التعبير، على ممارسات التحريض على الكراهية العرقية والدينية؛ وأن تحسد بعمق أكبر، من وجهة النظر التحريرية وأيضاً الهيكلية والتشاركية، التعددية ودينامية تعدد الثقافات اللتين تميزان معظم المجتمعات الحالية. وهنأ حكومتا إندونيسيا والنرويج على اتخاذهما هذه المبادرة الأصيلة والملمهة، التي تساهم في تعزيز الحوار وممارسته بين الثقافات والأديان في مجال وسائل الإعلام الحساس

والمصري، والمضي قدماً بعملية التفكير بشأن التوازن المعقد الذي ينبغي إرساؤه بين حرية التعبير وحرية الدين والمعتقد.

٤٠ - وأخيراً، شارك المقرر الخاص، في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في ليفربول (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، في مؤتمر "شبكة المساواة والأداء في المدن الرئيسية"، الذي تنظمه سنوياً شبكة متكاملة مؤلفة من المدن الإنكليزية الرئيسية الثمانية، بخلاف لندن، والذي يهدف إلى مناقشة الدور الذي تضطلع به هذه المدن في تعزيز التماسك والمساواة الاجتماعيين. وفي هذه المناسبة، تحدث عن أهمية تعزيز المبادرات الرامية إلى توطيد تعددية ثقافية داخل الجماعات المحلية، تتسم بالديمقراطية والمساواة والتفاعل، في وجه التوترات المتصلة بالهوية الناجمة عن الصراع بين الهويات الوطنية العتيقة وعملية تعميق التعددية الثقافية في المجتمعات. وألح بشكل خاص على أهمية تعزيز الاستراتيجيتين المركزيتين للحوار بين الثقافات على الصعيد الحضري: الاعتراف بالتنوع ومن ثم بالخصائص الثقافية والإثنية والدينية لمختلف الجماعات، وهيئة الظروف الثقافية والاقتصادية والاجتماعية (التنمية الحضرية، والإسكان، والتعليم، والعمل، وغير ذلك) الكفيلة بتسهيل تفاعلها وتعارفها.

٣ - مكافحة تشويه صورة الأديان وتعزيز التسامح

٤١ - يود المقرر الخاص أن يوجه اهتمام الجمعية العامة إلى القرار ٩/٤ المعنون "مكافحة تشويه صورة الأديان"، الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ في دورته الرابعة. ويدعو المجلس المقرر الخاص، بموجب هذا القرار، إلى تقديم تقرير إلى المجلس في دورته السادسة عن جميع مظاهر تشويه صورة الأديان، ولا سيما عما يترتب عن رهاب الإسلام من عواقب وخيمة على ممارسة جميع الحقوق. ويود المقرر الخاص أن يطلع الجمعية العامة على أن محاور النهج المعتمد في تقريره، الذي سيتناول على وجه الخصوص رهاب الإسلام لكنه سيتطرق أيضاً إلى مظاهر أخرى لتشويه صورة الأديان، ولا سيما معاداة السامية، ورهاب المسيحية، وغير ذلك من مظاهر التشويه التي تستهدف أيضاً الهندوسية والبوذية وديانات وتقاليد روحية من أصل أفريقي، ولا سيما أفريقي - أمريكي، ستستند إلى الأفكار التالية: الجذور التاريخية والثقافية لتشويه صورة الأديان، واستخدامها وتحويلها إلى ممارسة عادية لأغراض سياسية، وإضفاء الشرعية الفكرية عليها، وأيضاً أثر التوترات بين حرية التعبير وحرية الدين.

٤٢ - وشارك المقرر الخاص في العديد من المناقشات والحلقات الدراسية المتعلقة بمكافحة تشويه صورة الأديان وتعزيز التسامح، ولا سيما المؤتمر الرفيع المستوى بشأن مكافحة التمييز وتعزيز الاحترام والتفاهم المتبادلين، الذي نظّمته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في

بوخارست، في ٧ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأتاح هذا المؤتمر، الذي جمع وفود الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمات غير حكومية، دراسة الوضع الحالي للتدابير العملية الرامية إلى مكافحة التعصب والتمييز. ووجه المقرر الخاص في بيانه انتباه المشاركين إلى عودة رهاب المسيحية، وعرض عدة حالات تبين التمييز ضد الجماعات المسيحية في مختلف مناطق العالم. وفي معرض التشديد على عالمية الأسباب العميقة لجميع مظاهر تشويه صورة الأديان، ألح على تحديد بعض العوامل الخاصة برهاب المسيحية، ولا سيما جذوره التاريخية، وربط المسيحية بالغرب وحصرها فيه وأيضاً في تجلياته وإسقاطاته السياسية والتاريخية، وأثر الأنشطة التبشيرية التي تمارسها بعض الحركات الإنجيلية.

٤ - العنصرية في الرياضة

٤٣ - أولى المقرر الخاص في تقاريره السابقة إلى الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان السابقة اهتماماً خاصاً لمسألة تزايد الأحداث ذات الطابع العنصري في مجال الرياضة. وهو يرى أن هذه الظاهرة، التي باتت اليوم أكثر من أي وقت مضى قضية من القضايا المستجدة، ولا سيما في ميدان كرة القدم، تستدعي بسبب قدرتها على استعادة حيويتها قدراً كبيراً من اليقظة وتعاوناً وثيقاً من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والهيئات الرياضية الدولية والوطنية. وذكر بضرورة أن تكون تدابير معاقبة وقمع جميع مظاهر وتعايير العنصرية مقرونة باستراتيجية تعليمية وثقافية، ولا سيما تعزيز قيمتي الاحترام المتبادل والروح الرياضية في وجه طغيان قيمتي النعرة القومية والمنطق التجاري في الرياضات التنافسية. وفي جملة التدابير التي اتخذها الاتحاد الدولي لكرة القدم، يتعين تشجيع جميع الفاعلين في الساحة الرياضية على الاضطلاع بمسؤوليتهم: فرادى الرياضيين، والمسؤولون والمدربون، والأنصار، ووسائل الإعلام، والمسؤولون السياسيون.

٤٤ - ومن بين المبادرات المتخذة في الآونة الأخيرة ضد العنصرية في الرياضة، يشيد المقرر الخاص بشكل خاص بمباراة "٩٠ دقيقة من أجل مانديلا"، التي نظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧ في كيب تاون (جنوب أفريقيا)، بالتعاون مع الاتحاد الجنوب أفريقي لكرة القدم، ومؤسسة نيلسون مانديلا، والاتحاد الدولي للاعبي كرة القدم المحترفين. وفي هذه المناسبة، شارك لاعبو كرة قدم مرموقون على نحو رمزي في احتفال عيد ميلاد نيلسون مانديلا التاسع والثمانين، معربين عن رفضهم القوي لجميع أشكال العنصرية في الرياضة. ويحدو المقرر الخاص الأمل بأن تتخذ مبادرات مماثلة طوال مدة التحضير للكأس العالمي لكرة القدم في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٠.

٤٥ - وأخيراً، يشيد أيضاً بالإجراءات المقرر أن يتخذها الاتحاد الأوروبي لكرة القدم في إطار تظاهرة "يورو ٢٠٠٨" (Euro 2008) في كل من النمسا وسويسرا بغية مكافحة العنصرية والتمييز. ويعرب المقرر الخاص عن ارتياح خاص إزاء التصريحات التي أدلى بها مسؤولو الاتحاد على أعلى مستوى، الذين شددوا على الطابع المرفوض لمظاهر العنصرية المحرّضة على الكراهية العرقية، وأكدوا على عزمهم على العمل من أجل تحويل تظاهرة يورو ٢٠٠٨ إلى واجهة مثالية لمكافحة العنصرية في كرة القدم.

٤٦ - وأياً كانت المبادرات، يود المقرر الخاص أن يشدد، في نهاية المطاف، على أن الكفاح الشامل ضد العنصرية داخل المجتمع هو الذي سيعطي لجهود القضاء على العنصرية في الرياضة معنى ومصداقية واستدامة.

دال - المهام الميدانية

٤٧ - يود المقرر الخاص إطلاع الجمعية العامة على نتائج الزيارات التي قام بها خلال عام ٢٠٠٦ إلى سويسرا والاتحاد الروسي وإيطاليا والتي قُدم بشأنها تقارير مفصلة إلى مجلس حقوق الإنسان.

٤٨ - ويود أيضاً إبلاغ الجمعية العامة بالزيارات التي سيقوم بها إلى إستونيا ولاتفيا وليتوانيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وإلى الجمهورية الدومينيكية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، علماً أن هذه الزيارة الأخيرة ستجرى بالاشتراك مع الخبرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات. وستُقدّم بشأن هذه الزيارات تقارير شاملة إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨.

٤٩ - وفي ما يتعلق بالزيارات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٨، يعرب المقرر الخاص عن سروره للردود الإيجابية التي تلقاها حتى الآن من حكومي كندا - لإجراء زيارة متابعة - والولايات المتحدة الأمريكية، ويأمل في أن يستلم عما قريب رداً رسمياً إيجابياً من الحكومة الموريتانية التي سبق أن أبدت شفوياً رغبتها في استقباله. والمقرر الخاص، إذ يذكر بأن حكومات الهند وباكستان ونيبال لم تردّ بعد على طلباته التي قدمها في عام ٢٠٠٤ ثم في عام ٢٠٠٦ لزيارتها، يود هنا أن يشير إلى مداخلته أثناء جلسة الفريق العامل المعني باستعراض ولايات الإجراءات الاستثنائية، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، التي اقترح فيها أن ينظر مجلس حقوق الإنسان في تحديد مهل واضحة لإحالة الدول ردودها، إيجابية كانت أم سلبية، على طلبات الزيارة المقدمة في إطار الإجراءات الاستثنائية. فإن عدم الرد على طلبات الزيارة، لفترة طويلة، يُبطل موضوعياً في نهاية المطاف البعد الأهم لولاية الإجراءات الاستثنائية، ألا وهو زيارة البلدان. وعلى أية حال ينبغي أن تشكل بهذه الممارسة، عاملاً هاماً في آلية الاستعراض الدوري الشامل.

١ - المهمة التي اضطلع بها في سويسرا

٥٠ - اضطلع المقرر الخاص في الفترة من ٩ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بمهمة في سويسرا كان الهدف الرئيسي منها تقييم حالة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب، فضلا عن السياسات والتدابير التي تعتمدتها الحكومة السويسرية لمحاربة هذه الظواهر.

٥١ - وأورد المقرر الخاص، في التقرير عن مهمته والذي قدمه إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/4/19/Add.2)، ملاحظة رئيسية مفادها أنّ دينامية العنصرية وكرهية الأجانب هي أمر واقع في سويسرا. وأشار في هذا الصدد إلى عدم الإقرار بهذا الأمر الواقع على الصعيد الوطني وإلى الافتقار في الوقت نفسه إلى استراتيجية سياسية وقانونية متماسكة وأكدته لمواجهة العنصرية وكرهية الأجانب، وذلك رغم الآليات والمؤسسات التي استحدثتها الحكومة السويسرية لمناهضة العنصرية، والتصميم لمسؤولين فيها بقوة على مكافحة هذه الظاهرة.

٥٢ - ولاحظ المقرر الخاص في تحليله أنّ هذه الدينامية ناتجة أساسا من وجود مقاومة ثقافية شديدة لعملية تعدد الثقافات في المجتمع السويسري، ولا سيما الثقافات غير الأوروبية المنشأ. وفي هذا السياق، تشكّل سويسرا مثالا صارخا على أحد المصادر الهامة للعنصرية وكرهية الأجانب، ألا وهو الاستغلال السياسي للتوتر القائم على الهوية الناجم عن عملية تعدد الثقافات. وهذا الاستغلال هو تعبير عن أحد الأسباب المتعلقة بقدرة العنصرية وكرهية الأجانب على استعادة حيويتهما وتزايدهما، أي وجود أحزاب سياسية تجعل من المناهج القائمة على العنصرية وكرهية الأجانب محورا لها وتكتسب شرعية ديمقراطية فضلا عن القدرة على تطبيق تلك المناهج بفعل فوزها في الانتخابات وتضمين المناهج المذكورة في برامج الأحزاب الديمقراطية. ويُترجم ذلك بوضوح من خلال قوانين وسياسات لا تعالج مسائل الهجرة واللجوء إلا من الزاوية الأمنية وتجزم مجموعات المهاجرين وطالبي اللجوء، ومن خلال تفاقم أعمال العنف ذات الصبغة العنصرية والقائمة على كراهية الأجانب والتي ترتكبها الشرطة ضد هذه المجموعات، فضلا عن إفلات مرتكبيها من العقاب، وفقا لأقوال الضحايا. وفي هذا الصدد، يشير المقرر الخاص، وفقا للشهادات التي جمعها، إلى طابع العنصرية والتمييز الذي تتسم به الحياة اليومية، وإلى انتشار كراهية الأجانب والشعور بالعزلة في وسط السكان، يعاني منهما بشكل أساسي أفراد الجاليات الأجنبية والأقليات الوطنية - السود، ورعايا بلدان البلقان، والرحّل، وملتمسو اللجوء، والأشخاص المتتمون إلى الدين الإسلامي أو الثقافة الإسلامية، وخصوصا في بعض المناطق وإزاء بعض المؤسسات، ولا سيما

الشرطة. وقد أعرب زعماء الجالية اليهودية إلى المقرر الخاص عن شعورهم بالقلق بسبب عودة معاداة السامية في بعض الأوساط.

٥٣ - وتدور التوصيات التي رفعها المقرر الخاص إلى الحكومة السويسرية حول ثلاثة محاور أساسية هي: أولاً، الإقرار بدينامية العنصرية وكرهية الأجانب والإعراب عن نية سياسية أكيدة لمكافحتها، بما في ذلك عن طريق معارضة أيّ منهج قائم على العنصرية وكرهية الأجانب وإدانتها؛ وثانياً، استحداث الوسائل والآليات والمؤسسات الملائمة لترجمة هذه الإرادة السياسية على أرض الواقع، وخصوصاً عن طريق وضع تشريع وطني كامل وبرنامج عمل وطني ضد العنصرية وكرهية الأجانب، وتعزيز الهياكل القائمة لمكافحة العنصرية، وتشكيل لجنة اتحادية للنهوض بحقوق الإنسان ومكافحة التمييز بجميع أشكاله، والمحافظة على الإمكانات المتاحة للهيئات المستقلة المعنية بمكافحة العنصرية، بل وزيادتها؛ وأخيراً، يوصي المقرر الخاص بوضع استراتيجية ثقافية وأخلاقية، بموازاة الاستراتيجية السياسية والقانونية، لبناء مجتمع، في المدى الطويل، متعدد الثقافات وديمقراطي ومتفاعل ينشد المساواة، وقائم في الوقت نفسه على الإقرار بالتعددية الثقافية والعرقية والدينية في المجتمع وتعزيزها، وعلى تشجيع التفاعل والتعارف المتبادل بين هذه الجماعات المختلفة.

٥٤ - ومما استأثر باهتمام المقرر الخاص وملاحظته، كعامل إيجابي هام من عوامل تطور المجتمع السويسري، التعبئة اليقظة للمجتمع المدني وبخاصة للجنة الاتحادية، ضد العنصرية. فالمجتمع المدني السويسري، الذي تشرب التراث التاريخي الإنساني لسويسرا، يبدي إزاء الإصرار القانوني المعادي من جانب بعض الأحزاب السياسية، التزاماً يومياً للنهوض بحقوق الإنسان بشكل عام، ولموازرة ضحايا العنصرية وكرهية الأجانب والتضامن معهم، ولا سيما المهاجرون وطالبو اللجوء والجاليات الأجنبية.

٢ - المهمة التي اضطلع بها في الاتحاد الروسي

٥٥ - قام المقرر الخاص في الفترة من ١٢ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بزيارة للاتحاد الروسي بهدف استقاء معلومات مباشرة عن حالة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب في البلد، خاصة في ضوء حوادث العنف العنصري وكرهية الأجانب المتعددة التي أبلغت عنها منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والصحافة الوطنية والدولية.

٥٦ - وبعد أن أشار المقرر الخاص في التقرير عن مهمته الذي قدمه إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/4/19/Add.3)، إلى غياب سياسة رسمية عنصرية في الاتحاد الروسي، لاحظ وجود دينامية عميقة للعنصرية وكرهية الأجانب في المجتمع الروسي، تتمحور حول الظواهر الأساسية التالية: تزايد عدد الحوادث والجرائم المرتكبة بدوافع عنصرية، وخصوصاً من جانب

مجموعات النازيين الجدد، التي تبلغ درجة عنفها قتل الأشخاص غير السلافيين والمتحدّرين من أصل أفريقي أو آسيوي أو من العالم العربي أو من آسيا الوسطى أو القوقاز؛ وتوسع نطاق هذا العنف ليشمل أفراد منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، والمفكرين، والطلاب المشاركين في مكافحة العنصرية؛ وإفلات مرتكبي هذه الأفعال نسبيا من العقاب رغم ما شهدته الأشهر الأخيرة من زيادة كبيرة في المحاكمات والإدانات بشأن الأفعال المرتكبة بدافع الكراهية العنصرية؛ وتعاضم ظاهرة معاداة السامية وغيرها من أشكال التعصب الديني، ولا سيما رهاب الإسلام؛ والمناهج السياسية القائمة على العنصرية وكراهية الأجانب التي يعتمد عليها بعض الأحزاب السياسية.

٥٧ - وتتغذى هذه الظواهر من اتجاهين خطيرين رئيسيين. فمن جهة، يكمن الأساس الإيديولوجي لتزايد العنف العنصري في التفسير العرقي، من جانب مجموعات النازيين الجدد والمجموعات المتطرفة وبعض الأحزاب السياسية، للقومية السياسية التي تروّج لها السلطات الروسية لسد الفراغ الإيديولوجي الذي خلّفته الاشتراكية والزعة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ومن جهة أخرى، توفّر الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الخانقة التي تعصف بالمجتمع الروسي أرضا خصبة مؤاتية لرسوخ هذه المناهج القائمة على العنصرية وكراهية الأجانب في الأوساط الشعبية.

٥٨ - وشدد المقرر الخاص، في توصياته إلى حكومة الاتحاد الروسي، على أهمية الإقرار رسميا بوجود ظاهرة العنصرية وكراهية الأجانب وتعاضمها، وإبداء إرادة سياسية قوية لمكافحتها؛ ووضع برنامج عمل اتحادي لمناهضة العنصرية وكراهية الأجانب، تشارك فيه ديمقراطيا كل المجموعات الوطنية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان؛ وإنشاء مؤسسة مستقلة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تشارك في مكافحة جميع أشكال التمييز، ولا سيما التمييز العنصري كأحدى أولوياتها؛ وتعزيز الجهاز القانوني والقضائي ليتمكن من معاقبة المسؤولين عن مظاهر وأعمال العنف العنصري. بمزيد من الصرامة؛ ووضع استراتيجية ثقافية وأخلاقية، إلى جانب الاستراتيجية القانونية، تهدف إلى اجتثاث العنصرية وإقامة الصلة بين مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وبين بناء تعددية ثقافية تتميز بالديمقراطية والمساواة والتفاعلية.

٥٩ - وأحاط المقرر الخاص علما بتصريح السلطات الروسية خلال الحوار الثنائي، الذي اعتبر من قبيل المبالغة تأكيد التقرير أن المجتمع الروسي يواجه نزعة إلى العنصرية وكراهية الأجانب مثيرة للقلق الشديد. وفي ضوء استمرار العنف القائم على العنصرية وكراهية الأجانب الذي يدل عليه، في جملة أمور، اعتقال أشخاص في الآونة الأخيرة قاموا

بتسجيل شريط فيديو عن ارتكاب جريمة عنصرية، حقيقية أو على سبيل المحاكاة، يتمسك المقرر الخاص بتحليله العام لواقع دينامية العنصرية وكراهية الأجانب في روسيا ويؤكد مجدداً استنتاجاته وتوصياته. وهو إذ يبيد أسفه لقرار السلطات الروسية - الذي لم يعرف له سابقة خلال ممارسة ولايته وزيارة أكثر من عشرة بلدان - بعدم إبداء أيّ تعليقات على مشروع تقريره أو إدخال أيّ تعديلات أو تصويبات وقائية عليه، فإنه يعرب عن رغبته في أن يتمكن من مواصلة التحاور بشكل بناء مع السلطات الروسية لدعمها في مجال مكافحة العنصرية والتمييز.

٦٠ - ويشكل تعاظم العنصرية وكراهية الأجانب، برأي المقرر الخاص، أكبر خطر يهدد لا بناء تعددية ثقافية ديمقراطية وعادلة وتفاعلية وبالتالي تعايش جماعات تتميز بتنوعها العرقي والثقافي والديني فحسب، بل وكذلك يهدد تطور الديمقراطية في هذا البلد. وهذا التنوع الذي خلفته عوامل تاريخية معقدة يشكل في نهاية الأمر أعظم مصادر الحيوية الداخلية والإشعاع الخارجي للمجتمع الروسي وأكثرها استدامة. إن حوض معركة حاسمة، سياسية وقانونية وقضائية وثقافية، ضد مرتكبي المروجين لأعمال العنف والإيديولوجية القائمة على العنصرية وكراهية الأجانب هو، بالتالي، تحدّي سياسي وأخلاقي كبير يواجهه مجتمع تشترك جميع فئاته في تسديد ضربة إنسانية فادحة في المعركة ضد النازية.

٣ - المهمة التي اضطلع بها في إيطاليا

٦١ - قام المقرر الخاص بمهمة في إيطاليا من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بغية تقييم حالة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، خاصة في مواجهة الضغط الحالي للهجرة وفي ضوء الإرث التشريعي والسياسي لكراهية الأجانب الذي خلفته البرامج السياسية القائمة على العنصرية وكراهية الأجانب التي تميز بها الائتلاف الحكومي السابق.

٦٢ - ولاحظ المقرر الخاص في تقرير مهمته المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/4/19/Add.4) المشاركة الثابتة للحكومة الإيطالية الحالية في محاربة العنصرية وكراهية الأجانب، وتشهد على ذلك بوجه خاص الإصلاحات التشريعية، المنفذة أو المتوخاة، في مجال الهجرة والمواطنة، والجهود الرامية إلى تحسين حالة طائفتي الروما والسينتي والاعتراف بهما، والعناية المتزايدة التي توليها لتعدد الثقافات. ولكن، رغم أن المجتمع الإيطالي ليس مطبوعاً بظاهرة عنصرية متجذرة، فإنه لاحظ نمو دينامية كراهية الأجانب تبعث على القلق وزيادة في مظاهر العنصرية، النابعة جزئياً من إرث وأثر سياسات وبرامج الحكومة الائتلافية السابقة المكونة من أحزاب تشجع برامج تدعو علنية إلى العنصرية وكراهية الأجانب. وتغذى هذه الدينامية حالياً باستمرار هذه البرامج في بعض الأحزاب السياسية اليمينية

المتطرفة، خاصة على الصعيدين الإقليمي والمحلي، وتعزز باستخدام بعض وسائط الإعلام والأحزاب السياسية للخوف الناجم عن ضغط الهجرة الحالية وأزمة الهوية النابع من عملية تعدد الثقافات الإثنية والدينية التي يواجهها المجتمع الإيطالي. وتهم هذه النزعات والمظاهر العنصرية أساساً طائفتي السيني والروما، والمهاجرين وطالبي اللجوء، وفي المقام الأول من هم من أصل أفريقي، ولكن أيضاً القادمين من أوروبا الشرقية، وكذلك الطائفة المسلمة.

٦٣ - ويشدد المقرر الخاص في توصياته للحكومة الإيطالية على ضرورة التصدي لحالات عدم التكافؤ الاجتماعية الاقتصادية التي تواجهها الطوائف التي يمارس ضدها التمييز بالنسبة إلى باقي المجتمع الإيطالي، وكذلك أهمية الاستمرار في الإعراب، على أعلى مستويات الدولة، عن إرادة سياسية ثابتة لمكافحة التمييز العنصري. وهو يشدد أيضاً على أهمية اعتماد استراتيجية قانونية هدفها الدفع إلى تطبيق التشريعات القائمة ضد التمييز، وإعادة تحديد خطة العمل الوطنية التي أُقيمت عقب المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في دوربان في عام ٢٠٠١، وإصلاح القانون الذي ينظم الهجرة، فضلاً عن اعتماد تشريعات عالمية وسياسة شاملة في مجال اللجوء، وفيما يتعلق بحالة طائفتي الروم والسيني، ينبغي الاعتراف بهما بوصفهما أقليتين وطنيتين. وأخيراً، يوصي المقرر الخاص بوضع استراتيجية ثقافية تربط مكافحة العنصرية ببناء تعدد ثقافي على المدى الطويل قائم على الديمقراطية والمساواة والتفاعل، من خلال تشجيع الاعتراف المتبادل والتفاعلات بين الطوائف المختلفة. ويؤكد المقرر الخاص، في وضع استراتيجية ثقافية وأخلاقية ليس فقط ضد ترسخ برامج العنصرية وكرهية الأجانب ولكن أيضاً لاستتصال أحد مصادر هذه البرامج، خاصة في البلدان الأوروبية، يؤكد على أزمة الهوية الناجمة عن التناقض بين الهويات الوطنية القديمة وديناميات المجتمعات المتعددة الثقافات، وضرورة الرجوع أكثر إلى الذاكرة التاريخية لهجرة الشعب الإيطالي من جهة والقرب الجغرافي والثقافي وبالتالي إرثه القديم المتمثل في التفاعل القديم مع شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط وثقافته وأديانه.

رابعاً - التعاون مع المنظمات الإقليمية

٦٤ - في إطار التعاون مع المؤسسات الإقليمية، شارك المقرر الخاص في حلقة خبراء دراسية بشأن المعايير والآليات الإقليمية لمكافحة التمييز وحماية حقوق الأقليات، نظمت بمبادرة من الخبرة المستقلة المعنية بشؤون الأقليات، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان ومنظمة الدول الأمريكية، في واشنطن، في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وكان هدف هذه الحلقة الدراسية، التي جمعت ممثلي حكومات، وآليات تابعة للأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق

الإنسان، ومؤسسات إقليمية حكومية دولية ومنظمات غير حكومية، إجراء تحليل مقارنة لمختلف الصكوك والتشريعات الإقليمية القائمة في إطار مكافحة التمييز العنصري وحماية الأقليات، خاصة المشروع الأولي للاتفاقية الأمريكية المشتركة لمكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز والتعصب. وأشار المقرر الخاص في تدخله إلى التحديات التي تواجهها القارة الأمريكية، الساحة التاريخية والجغرافية لتطبيق النموذج العنصري لمدة طويلة، والركيزة الإيديولوجية لنظام الرق والاستعمار الأوروبي، في مكافحة العنصرية. ويود المقرر الخاص أن يشدد على النوعية العالية لهذه المبادرة، التي تبرهن على أهمية الأجهزة الإقليمية المختصة في مكافحة العنصرية وكذلك على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه على الصعيد الإقليمي في مجال المراقبة والتوعية في مواجهة التعصب وأشكال السلوك التمييزي.

٦٥ - وعلاوة على ذلك، يعرب المقرر الخاص عن ارتياحه لنمو التعاون الذي بدأ مع الاتحاد الأوروبي، خاصة مع وكالة الحقوق الأساسية الجديدة التابعة للاتحاد الأوروبي، التي أنشئت في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، والمنبثقة عن المركز الأوروبي لرصد العنصرية وكرهية الأجانب. وفي إطار هذا التعاون، الذي بدأ مع المركز في عام ٢٠٠٤، جرى تنظيم اجتماع في ١٢ نيسان/أبريل في فيينا لعرض ولاية المنظمة الجديدة وهيكلها وتحديد اتجاهات التعاون الجديدة الممكنة. ورغم أن المقرر الخاص رحب بتوسيع الولاية لتشمل الحقوق الأساسية التي وضعها الاتحاد الأوروبي، فإنه يعرب عن أمله في أن تواصل الوكالة الجديدة عمل المركز تحت الإدارة الممتازة للسيدة بيات وينكلر وتواصل إعطاء أولوية عالية لمكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والتعصب المرتبط به مع التشجيع على توخي نهج شامل لمكافحة جميع أشكال التمييز كما يوصي بذلك في تقاريره الأخيرة.

٦٦ - وكذلك في إطار التعاون مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، يود المقرر الخاص الإشارة إلى الاجتماع الذي عقده مع وفد مؤلف من ثلاثة عشر عضواً من أعضاء البرلمان الأوروبي في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وخلال هذا الاجتماع، الذي تم فيه تبادل وجهات النظر بشأن أثر الإصلاح المؤسسي لمجلس حقوق الإنسان على عمل الإجراءات الخاصة، وكذلك على زيادة العنصرية وكرهية الأجانب بشكل عام في البلدان الأوروبية، أبرز المقرر الخاص أهمية التعاون بين الإجراءات الخاصة والآليات الإقليمية بغية ضمان أقصى أثر لمبادرات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا السياق، اطلع المقرر الخاص الوفد بالخصوص على تعاونه مع المركز، الذي يعتزم تعزيزه في المستقبل مع وكالة الحقوق الأساسية الجديدة التابعة للاتحاد الأوروبي. ووجه انتباه البرلمانين أيضاً إلى مسألة منسية من مسائل بناء الاتحاد الأوروبي، التي هي أحد أسباب عودة العنصرية وكرهية الأجانب إلى الظهور، أي الاعتراف بهوية أوروبية جديدة وتعزيزها، مما يعبر عن دينامية عميقة للتعدد الثقافي والإثني والثقافي والديني

للمجتمعات الوطنية. وهو يأمل بقوة في تعزيز تعاونه مع المؤسسات الأوروبية المعنية وبخاصة البرلمان الأوروبي.

٦٧ - ويود المقرر الخاص أيضاً أن يؤكد على نوعية التعاون الذي شرع فيه منذ بضعة أعوام مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي تعزز بمشاركته في مؤتمر بوخارست (انظر الفقرة ٤٥ أعلاه).

٦٨ - وأخيراً، وفي إطار التعاون الإقليمي مع منظمات المجتمع المدني، يود المقرر الخاص أن ينوه على الخصوص بتعبئة الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية وديناميتها، وهي شبكة تضم أكثر من ٦٠٠ منظمة غير حكومية هدفها مكافحة التمييز على أساس العرق والانتماء الإثني والثقافة، والقضاء على كل جانب عنصري في سياسات الهجرة المتبعة في أوروبا، وتشجيع التنوع الإثني والثقافي والديني في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبمناسبة المؤتمر الاستراتيجي الذي عقده المقرر الخاص من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في برلين، فقد قدم مداخلة في دورة مكرسة لتحديات أوروبا المتعددة الإثنيات ولتوجهات مناهضة العنصرية في القرن الحادي والعشرين. ورغم ترحيبه بالتزام الشبكة ويقظتها وتشجيعه لها، مما يعكس الدور المركزي الذي يؤديه المجتمع المدني في مكافحة العنصرية، فإنه يقترح تعزيز تعاونه مع هذا الشبكة، خاصة في إطار تنظيم البرنامج مع المجتمع المدني أثناء زيارته إلى البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٩ - الجمعية العامة مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) توجيه انتباه الدول الأعضاء إلى المؤشرات المثيرة للقلق الدالة على تراجع جهود مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب المتصلة بتطورين خطيرين هما: تحول العنصرية وكراهية الأجانب إلى شيء مبتذل بفعل ترسخ أفكار العنصرية وكراهية الأجانب في البرامج السياسية للأحزاب الديمقراطية، وتصاعد العنف السياسي العنصري؛

(ب) تذكير الدول الأعضاء بالأهمية المركزية التي تكتسيها الإرادة السياسية في مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب؛

(ج) توجيه انتباه الدول الأعضاء إلى أهمية تعزيز وتنفيذ إعلان برنامج عمل دوربان، خاصة في إطار التحضير لمؤتمر دوربان الاستعراضي المقرر عقده في عام ٢٠٠٩؛

(د) تعزيز الصلة بين مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والاعتراف بتعدد ثقافي قوامه الديمقراطية والمساواة والتفاعل وتعزيزه، على أساس مبدئين هما: الاعتراف بالخصوصيات الإثنية والثقافية والدينية واحترامها والتعبير عنها، ومبدأ ضرورة تشجيع التفاعلات والإثراء المتبادل بين الطوائف المختلفة. ويعبر هذان المبدأان عن جدلية الوحدة والتنوع، التي تضمن وحدها التوازن الدينامي لاجتماع متعدد الثقافات وتسمح بتحويل التوترات بسبب الهوية، التي هي مصادر التمييز، إلى العيش معا على أساس احترام التنوع؛

(هـ) توجيه انتباه الدول الأعضاء إلى خطورة تشويه الأديان وإلى تعزيز كفاحها بتقوية دور الأمم المتحدة في الحوار بين الأديان والثقافات ولكن أيضاً داخل الأديان، متمحوراً حول سياستين هما: تعزيز المعرفة المتبادلة وتخفيف الإجراءات المشتركة من أجل السلام والتنمية وحقوق الإنسان سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الدولي. ويتعلق الأمر في نهاية الأمر بنقل الحوار بين الأديان من مجال اللاهوت المتمثل في الانغلاق على الهوية إلى الأخلاق، ومن ثم إلى العيش معا؛

(و) التشديد في هذا السياق على تلاؤم حرية التعبير وحرية الدين وتكاملهما في مكافحة جميع أنواع العنصرية والتمييز، وفقاً لروح العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ودعوة كل الأجهزة التقليدية والآليات الدولية المختصة إلى النظر في الأحكام التكميلية الضرورية لتعزيز هذا التكامل؛

(ز) تشجيع الهيئات الرياضية الدولية، خاصة الاتحاد الدولي لكرة القدم، على تطبيق وتوسيع برامجها لمكافحة العنصرية في الرياضة، خاصة كرة القدم، وتشجيع الحكومات على تقديم دعم نشط لتلك البرامج؛

(ح) التذكير بضرورة معالجة مسألتي الهجرة واللجوء، وهما مصدران رئيسيان من مصادر ظهور العنصرية وكرهية الأجانب من جديد، وذلك على أساس احترام وحماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين وطالبي اللجوء، التي تضمنها الصكوك الدولية ذات الصلة وليس فقط على أساس اعتبار الأمن والدفاع على الهوية الوطنية. ويجب أن تستلهم سياسات الإدماج في هذا السياق من احترام الخصوصيات الثقافية والدينية للمهاجرين وقدرتهم على إثراء الهوية والثقافة الوطنيتين.